



Copyright © King Saud University

٢١٦٦

ص ٠٨

١٤٨٩

أسئلة محكمة ، تأليف الصعدي ، ادريس بن أحمد الصعدي

الشافعي . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

١٥ ق ١٩ س ٥٠ ر ٢٠ ر ٥٠ ر ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

١ - العبادات الفقه الاسلامي أصوله .

أ - المؤلف ب - تاريخ النسب - نسخ .

هذه أسئلة محكمة تأليف العلامة
القدوة الفهامة الشيخ الجليل **ادريس**
بن أحمد الصعدي مفتي
مكة تقوا الله به

وبعلومه آمين

اللهم
آمين

٢٢٦

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَحَبَشَهُ وَسَلَّمَ سَلَامًا

فأيدى قال العارف أبو الحسن الشاذلي رحمه الله تعالى
أذكر عليك الوسوسة قبل مبعثي الله الملك الخلاق
أتري شأيدهم ويات بخلق جديد وما ذكر على الله
بعزيت أذهب الله عنا ما به المضار والنجاسات
والفتن وانا لما خلق حسني وجملا من أهل الولاية
أهل النعم والمنازاة الله على ما شاء ولا ير وبنان جهاد
جديد قناري الشيخ ابن حجر البهيم

المكتبة العمومية

طابها محمد بن عبد الله العمري وأولاده

الرباط

المكتبة العمومية

المكتبة العمومية

المكتبة العمومية

مكتبة عمومية
اسم الكتاب أسئلة محكمة
تأليف السيد محمد بن إدريس بن أحمد الصعدي
مفتي مكة
١٤٨٩
١٢٠٥
١٢٠٥
١٢٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم بالخير الحمد لله
اتم الحمد وانزكاه واشمله وامناه واشكره على ما دق من فضله
وجعل واصلي واسلم على السيد الطاهر ما انهل ودق وظل وعلى اله
وصحبه ما قام قلب بالحزن وحله **وبعد** فقد طلب مني
الفقيه احمد الرزقي رط النمازي اليعقوبي كتابة على هذا
السؤال وهو ما قولكم هل يجوز اعطاء الزكوة لبنين هاشم
وبني المطلب ام لا فان قلتم بالمنع فهل يجوز تقليد القابل لجواز
ذاكرام لا وما قولكم هل يجوز نقلها من بلد الى بلد مع وجود
مستحقها في البلد المتقول منها ام لا فان قلتم لا فهل يجوز
ايضا تقليد القابل لجواز ذلك اذ فتونا اثنا بكم الجنة وصلى الله
على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم **هك** دا تطير السؤال
وطلب البسط وسالني مشافهه هل يجوز اعطائهم وجبت عليه
الزكوة ان يعطي بيانه بن الزكوة فقلت له يجوز اعطا
اولاده اذا لم يخف عليه تفقتهم واقول الحمد لله **ثانيا**
والصلاة لبني تاليا
زكوة واذا ما للامتنان الثمانية وهم المذكورون في قوله
انما الصدقات للمفقر والمساكين والعاملين عليها والمولفة
فلو بهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل
فريضة الآية وان من لم يوردها اذا اصححها عوقب عليها العقاب

الشديد

الشديد كما دلت الايات والاحاديث الكثيرة الشهيرة
منها قوله تعالى يوم نحبي عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم
وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا
ما كنتم تكفرون ومنها قوله تعالى ومنهم من عاهد الله
ليئن اتيناهم من فضله لنصدقن وليكونن من الصالحين
فلما اتاهم من فضله كذبوا به وتولوا وهم معرضون فاعظم
نفاقا في قلوبهم الى يوم يلقىونه بما اخلفوا الله ما وعده
وبما كانوا يكذبون المرعوم ان الله يعلم سرهم وجواهرهم
وان الله علام الغيوب وروى **مسلم** عن ابي هريرة رضي الله
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ذهب ولا فضة
لا يؤدي منها الا اذا لان يوم القيمة صفت له صفايح من نار
فاحي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجنبه وظهره
كلما بردت اعيدت له في يوم كان مقداره خمسين الف سنة
حتى يقضي الله تعالى بين العباد فيرسل سبيبه اما الى الجنة
واما الى النار قال الشيخ عبد الرحمن بن زياد الزبيدي في فتاوى
اعلم وخفك الله تعالى ان الزكوة احدا كان الاسلام بل هي
احد الصلوة وقرينتها في كتاب الله تعالى حتى قال الصديق
الاكبر رضي الله تعالى عنه والله لا قتل من فرق بين الصلوة
والزكوة فمن جحد وجوبها كفر والعبادة بالله ويستتاب



فان لم يتب قتل ولا يجب غسله ولا تكفينه ولا الصلوة عليه وان لم
 يجرد وجوبها بل منعها بخلا واعتقاد انما يدفعه الى الظلم اهل المكس
 يجزي عن الزكوة كما هو مشاهد فهو فاسق منكب الكبر مردود الشهاده
 من يتوب التوبه شرعا ويجب على الامام والقاضي اصلاحها الله تعالى
 اخذها منه قهرا وقد احتجوا انكار الرداد انما يدفعه الزرع واهل
 من العاشرة بنية الزكوة لا يجزئهم ابداء ولا يبرون عن الزكوة
 بل الزكوة واجبه على من وجبت عليه لان الامام ياخذ ذلك في مقابلته
 قيامه بسد الثغور يصرفه الى ذكر وفي جميع القطاع والمصلحة عنهم
 وعن اموالهم وقد ارفع جمع ممن ينسب الى الفقهاء وهم باسم الجمل احق
 اهل الزكوة ورضي لهم في ذلك فضلوا واضلوا انتهى ومثله في التحفة
 للشيخ ابن حجر كما نقله ايضا عن الرداد وارتضاء وقال في التحفة في محل
 اخر وقوله يجوز دفعها لمن لم يعلم انها زكوة لان العبرة بنية المالك
 عمله عند عدم الصارف من الاخر اما معه كان قصده بالاخذ جهة
 اخرى فلا ويؤيده قول بعضهم محل الاجزاء على ما ادا رضى الآخذ
 عما طلبه من الظلم بالزكوة وعدمه على قاصد الظلم الذي لم يعمل
 على نية الرفع وبهذا يعلم ان المكس لا يجزي عن الزكوة
 الا ان اخذ الامام او نايبه على انه بدل عنها باجتهاد او تقليد
 صحيح لا مطلقا خلافا لمن رآه فيه انتقاع قال صاحب التحفة اما
 معه اي الصارف فان قصد بالاخذ جهة اخرى تطرفه اليه فاسم العبادي

فيم يخرج

قارقد

قال قد يقضي انه لو دفع الزكاة لفقير فاعتقد لفقير انها ماله
 او عن دين وقصد اخذ من هذا الجهة لم يجز وفيه نظر ولعله
 بالنسبة له كغيره وانتهى وبشرط الاخذ للزكاة من هذا الاما
 الثمانية المتقدمه في الاية الحريه الكامله والاسلام قال
 ابن حجر في التحفة وان لا يكون مجورا عليه ومن ثم افتى
 المصنف في بالغ تارك للصلوة كسلا لا لا يقضها الا
 وليه اي كسبي وجنون فلا يعطى له وان غاب وليه خلافا
 لمن زعم بخلاف ما طرأ تركه اي او تذبذبه ولم يجز عليه فان
 يقضها ويجوز دفعها الفاسق الا ان علم يستعين بها
 على معصيه فحرم وان اجزا كما علم فما تقر ولا على الاخذها
 منه وقبل يركلان وجوبا ويرده قولهم يجوز دفعها
 من بوطه من غير علم بحسب ولا قدر ولا صفه نعم الاولى
 فتوكيدها خروجها من الخلاف الشهي قال في المنهاج وان
 لا يكون هاشميا ولا مطلبيا وكذا مولاهم في الاصح وفي العباب
 شرط الاخذ من الاضاف الاسلام وتمام الحريه وان لا يكون
 هاشميا او مطلبيا او مولاهم وان تغذر عليهم الخمس لكن يجوز
 استجارها النحر الحفظ من سهم العاملين كالعبد والكافر
 سهم قوله وان تغذر عليهم الخمس هو المعتمد من المذهب
 عبارة التحفة وان منعوا حقهم من الخمس لحبر مسلم انما في

غير

او ساخ الناس وانها لا تحل للمجد والمجد والمطلب من الآل
كما مر وكذا ركاه كل واجب كالنذر والكفارة وصنفا ماء
الحج خلاف التطوع وحرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل
لان مقامه اشرف وحلت الهداية لانها من شأن الملوك بخلاف
الصدقة انتهى ومثله شرح المنهاج العلامة الشريفي قال كما
اعتمد شيخنا يعني الرملي والحاصل انه صلى الله عليه وسلم حرم
عليه الصدقة والواجب والمستحب **واما** اله صلى الله عليه وسلم
فيحرم عليهم كل واجب كركاهة وكفارة وماء الشدة والأضحية
الواجبة والجزو الواجب من أضحية التطوع وكذا المنذور لكن اعتمد
الشييد السهمودي حل المنذور لهم قال لان المعنى في تحريم الركاهة
عليهم وما الحوقبها من الكفارات كون وضعها على التطهير بخلاف النذر
فان ذلك ليس ليس وضعه والا لا تمتنع على العلوي اخذ ما نذر به
صاحبه العلوي ولا قايل به انتهى **قال الشيخ البصري المكي الشافعي**
بعد قول السيد السهمودي ويمكن ان يراد بعد قوله فان ذلك ليس
بل وضعه لتقريب المشعر يرفع المصروف اليه المناسبة لعمودهم انتهى
قال قلت لما حرم الواجب على اله دون التطوع لان الوسخ
لا يزول به كما يزول الغرض ونكر لان المودي يطهر نفسه باسقاط
الغرض فيندنس المودي كالماء المستعمل بخلاف التطوع فان المودي
بما ليس عليه فلا يندنس كمن يبرد بالماء لا يصير الماء مستعملا انتهى
قال

قال الشيخ عبد الرحمن بن زياد الزبيدي في فتاويه قال في الحاد م ه
قال انه اذا انقطع خمس الخمس عن الآل صلى الله عليه وسلم
جاء صرف الركوة اليهم عند الاصططحي والمروى وابن يحيى
وفي تخليف ابن هريرة اما اليوم فقد منعوا من الفي ولا يجوز ان
منعهم من الصدقة لانه يودي الى تضييعهم وقد وجدتهم ما وجد
في غيرهم وقال الشريفي ابو العباس العراقي في كتابه معتمد التبيين
اخبرني عن حضر مجلس الامام في الدين الرازي في بعض مدن
خراسان او خوارزم وقد حضر جماعة من العلويين يشكون
اليه انهم منعوا من سهمهم في بيت المال وقد ضربهم الى افاخرج
اليهم ما به دينار او نحو ذلك ودفعها اليهم وقال يا مسلمون قد
اقتيت بدفع صدقاتكم الى هؤلاء فانها تحل لهم وتسقط
عنكم فهو لاء ايمه كبار وفي دليلهم قوه انتهى ما في الحاد م
قال ابن زياد قلت وقد سألني جماعة من الاشراف العلويين عن ذلك
فاجبتهم بحوار اخذوا اقلدوا القايد بن بذكر انتهى وفي المشرق
الروى في مناقب بني علوي لشيخنا السيد محمد الشافعي باعلوي
قال في اله صلى الله عليه وسلم نعم لو منعوا حقهم من خمس
الخمس فقد جوز الاصططحي اعطاهم واختره المروى
ومحمد بن يحيى واخفي شرق الدين البازي وعنه وحكاها الطحاوي

عن ابي حنيفة وذهب صاحب ابويوسف الى جوازها من بعضهم
 لبعض النبي ونقل ايضا عن بعض الحنفية مانعه وفي شرح الآثار
 عن ابي حنيفة ان الصدقات كلها حليلة على بني هاشم والحرمه كانت
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لوضوح النص في ذلك ورواه
 صلى الله عليه وسلم حدثت لهما الصدقة قال الطحاوي وبالجواز اخذ
 وفي مذهب السادة المالكية لم يحرم ايضا اعطاء الركوه لبني هاشم والمطلب
 وفي شرح المختصر للشيخ علي الأجهوري المالكي **تبيينه** قال الخطابي
 في مجتبه الخصائص قد تقدم في مصرف الزكاة ان الله اذا لم يعطوا **كسا**
 يستحقونه من بيت المال واضربهم **المفقر** انهم يعطونه من الزكاة
 وان اعطوا ومن افضل من اعطائهم انهم ينتهي باختصار قلنا
 في مائتيه الموطا للسيوطي قال الباغي لا تحل لهم اي لاله صلى الله
 عليه وسلم الصدقه الا ان يكونوا بموضع محرابهم فيه كل المائتيه
 ما في شرح المختصر للشيخ علي الأجهوري **بقي** هذا حرم على سائر
 الانبياء في بعض كتب الحنفية مانعه تكلم الناس في حق سائر
 الانبياء عليهم الصلوة والسلام **احل** لهم الصدقات لانهم **قال**
 لا تحل كسائر الانبياء ايضا ولكن كانت تحل لقربائهم وان الله
 اكرم نبيهم بان حرم الصدقة على قرابته اظهره بالفضل وقيل
 بل كانت الصدقة تحل لسائر الانبياء وهذا مخصوص بنبينا

الركوه م
 حرم

عليه السلام

عليه وعليهم افضل الصلوة والسلام وهي قايده جليله
واما الصدقة على ازواجه صلى الله عليه وسلم
 فنقل ابن الصبان في شرح المجمع عن ابن بطال في شرح البخاري
 ان الفقهاء اتفقوا على ان ازواجه صلى الله عليه وسلم
 لا يدخلن في الذين حرم عليهم الصدقات وقال ابن قدامة
 في المغني عن عايشة رضي الله عنها قالت انا والمحمد لا نحل لنا
 الصدقة ثم قال فهذا يدل على تحريمها عليهم **ابن** وفي الفتاوى
 الكبرى للشيخ ابن حجر سئل عما حكى عن الفقيه احمد بن موسى بن عجيل
 انه قال ثلاث مسائل لا يفتي بها على مذهب الامام الشافعي بل على مذهب
 الامام ابي حنيفة وهي نقل الركوه ودفع ركوه شخص المصنف
 واحد والى شخص واحد وقال الاصبغي في فتاويه في الجواز عن ذلك
 اعلم ما حكى عن الفقيه احمد بن موسى بن عجيل قد حكى عن غيره من الكبار لا يه
 كالشيخ ابن اسحق والشيخ يحيى بن ابي الخير والفقيه الاحتشابي
 واليه ذهب اكثر المتأخرين وانما دعاهم الى ذلك عسر الامر وقد قال الله تعالى
 وما جعل عليكم في الدين من حرج انتهى فما نقل من هؤلاء **الاعامه**
 صحيح هذا النقل فما تحقيق ذلك فهل يجوز تقليدهم في ذلك ام لا
 فاجاب ابن حجر بان نقل الاجمعه المذكورين لا يابس به في التقليد
 فيه عسر الامر فيه سيما **الاخير** **تأني** ومعنى لا نفتي فيها على مذهب
 الامام الشافعي انه لا يابس به لمن استنقني في ذلك ان يرشد

٢

مستفتيه الى السهولة ^{والتيسير} وبين له وجه ذكره بذكر الشروط
عند الشافعي رضي الله عنه فان وطن نفسه على تحمل تلك المشاق
ورعاية مذهبه فهو الاولى والاخرى لكثرة الخلاف في جواز
التقليد وعسر استيفاء شروطه اذ يلزم من قلدها ما في مسئلة
ان يعرف جميع ما يتعلق بتلك المسئلة في مذهب ذلك الامام ولا يجوز له
التلفيق مثال ذلك من قلدها لكارضي الله عنه في طهارة ^{الكلب} يلزمه
ان يجري على مذهبه في مراعاة ما يروى بقوله من النجاسات كالمنى
ويلزمه ان يراعي مذهبه في الطهارة كالوضوء والغسل فيمسح راسه
كمله في وضوئه ويوالي وضوئه وغسله ويدلك اعضاءه فيها
وكذلك يلزمه ان يراعي مذهبه في الصلوة فياتي بجميع ما يوجبه
فيها ومتى لم يفعل ذلك كان مسه كالمسح بغير مسح بعض راسه
في وضوئه كانت صلاته باطلة ^م بالاجماع لانه لم يجر على ما قاله
الشافعي رضي الله عنه وجهه ولا علم ما قاله ^م منكر رضي الله عنه
وانما اتفق بين المذهبين وكانت طهارته من النجاسة على مذهب
مالك وضوءه على مذهب الشافعي وكل من الطهارتين مستشرط
للصلوة فلم يصل على احد المذهبين لانه متى حصل تلفيق في التقليد
كان التقليد باطلا وكذا لما اتخذه ملحقا باطلا بالاجماع كما مر
فيستيقظ لهذه القاعدة فان كثير من يقلدون الامة في بعض
المسائل ولا يراعون فيقعون في ورطة التلفيق فتشغل افعالهم

بالاجماع

مقالة

5
بالاجماع وحيث اتفق مالك ومثلا وبعض اصحابنا على حكم الخالف
للمذهب واراد الانسان المتلبد في ذلك الحكم فالاولى بالتقليد
ما لا حية عبره ^{بالاولى} لانه يجتهد مطلق بالاجماع واما بعض الاصحاب
فليس يجتهدا كذلك انتهى جواب الشيخ ابن حجر نقضن لقوله
فالاولى لتقليد مالك حيث عبره ^{بالاولى} فيفيد انه يجوز تقليد
بعض الاصحاب وان لم يكن يجتهدا مطلقا مع وجود مجتهد مطلق
وفي فتاوى الشيخ ابو بكر الاشعر البغدادي مسئلة عن زكوة الفطر
ذكرها العلماء ان مصرفها مصرف الزكوة ونقل ابن عجيل انه
قال ^{في مسائل} اختلفت في خلاف المذهب نقل الزكوة ودفعها
الى صنف واحد والى شخص واحد وفي شرح المذهب لشخص
فطرة غيره مثلا ثم اورد احواج فطرة نفسه منها او من غيرها
فدفعها الى غير الدافع جائز والدافع فالحاجج الحواز ونقل
في الاغنية عن البغوي انه لو ظهر دفع زكوة ماله الى صنف
واحد ^م قال السهمودي يجوز الاقتداء به والعمل بمذهب
الغير وبالمرجوح من المذهب لضرورة او مصلحة فعليه يجوز
اعطاء الزكوة لشخص واحد او الفطرة لثلاثة كما اختاره
الاصطفي ^م ولو دفع شخص فطرته الى زكوة لغيره الباقين
المتصفين بالفقر او غيره من الاصناف فهو يصح وادامه فهل يكون

مقالة

افضل لان الصدقة الذي الرحم صدقه وصله كما في الحديث الصحيح
 وفي صحيح البخاري في حديث ربيب امرأة بن مسعود انما هداؤا
 عبد الله بن وليست تباركتم فقال لداجر القرايه واجر الصدقه
 فاذا اقلتم بصحة الدفع فردوها الى نحو الأب مثلا اما عن فطرته
 او تبرعا فهل يصح الفطرة مثلا ويجوز للأب اخذها بينوا لانا ذلك
اجاب الاشخر المتقدم ذكره عن ذلك فقال الاخفان مدب
 الشافعي وجوب الاستيعاب للاصناف الثمانية ان وجدوا كلهم
 ودليله ان الواو في الآية للتعميم فاقضت تشريكهم في الواجب
 كما لو قال شخص هذه الدار لزيد وعمر وفيكون مقرا بهما
 وكذا الوصية وذهب الأئمة الثلاثة المجاوز الاقتصار على نصف
 من تلك الاصناف وانما الآية انما افادت اخصار الاستحقاق فيهم
 لا وجوب التشريك بينهم وقد ائتمى بذلك ابن عجل كما ذكره السائر
 قال الأصبغي وقد حكى ذلك عن غيره من اكابر الأئمة كابن اسحق
 والعراقي والاحنف وغيره قال واليه ذهب اكثر المناجرين وانما
 دعاهم الى ذلك عسر الامر وضعف حاله تعالى وما جعل عليكم في الدين
 من حرج وصح عن الشافعي انه قال اذا اضاقت الامراتش ٥٥
 وهذه المسائل الثلاث المذكورة ضاقت فيها الأمور
 ولا يمكن يقيني فيها على مذهب الشافعي العلي بذلك ومن جعل هؤلاء القو

بينه

بينه وبين الله فقد استوثق استأ الله تعالى وما ذكره الرافعي
 وغيره انما هو اذا لم تكن ضرورة والفظ الرافعي يدرك عليه فانه عقد
 المسئلة للدفع بالاختيار انتهى كلام الاصبي فاذا اعلمت
 ذلك فقد تقرر في المذهب ايجاد حكمي الزكوة والفطرة والقاير
 بوجوب التعميم في الزكوة قابله في الفطرة بل الامر فيها انتف
 منه في الزكوة لعلها غالب فلا يمكن الاستيعاب بها الاما جمع كقطرات
 كثيرة ربما تيسرت وربما لا فمن ثم اختار الاصطفي وجماعه من صحابنا
 حواضر صرفها الى ثلاثة مساكن قال ابن الصلاح ويجوز تقليده
 في ذلك للضرورة انتهى **سئل** السيد السموودي عن فتوى
 ابن عجل تلك وهل يجوز العلي بذلك وترك النص في المذهب في المذهب
 دفع زكوة الفطر كغيرها من الزكوة وان اشتغل على عسر في بعض
 المواضع فالخلص حاصل بلطها وان لم يجب ومن اختار الاقتنا
 بخلاف ذلك وهو محتمل فقد راعى المشتقة المذكورة ويجوز تقليده في ذلك
 العلي فمن قل من العوام من ائمتي بجواز الصرف الى ثلاثة اجزاء كما
 بيناه في احكام التقليد وكنت اري لشيخنا ابا المناقب شهاب
 الدين الاقسيطي بامر من استفتاه من العوام وان كان المستفتي
 شافعي تقليد مذهب مالك وهو عدم تكرار الفدية بكرر ليس المحرم
 ما حرم عليه للصنع وهو قال وليس هذا من تتبع الرخص في شيء بل هو
 اجتناب تلك المشتقة وفي فتاوى السبكي لذلك كما بسطنا في العقد

في

فَقُلْ لِمَا تَقْرَءُونَ مِنْ تَقْلِيدٍ مِنْ مَذْهَبٍ شَافِعِيٍّ مَذْهَبًا غَيْرَ مَذْهَبِهِ
 أَوِ الْمَرْجُوحِ فِيهِ لَصْرُورَةٌ أَوْ لِمُسْتَقْبَلِ الْحَقِّ فِي الْعَادَةِ أَمَّا مَعَ عَدَمِهَا
 فَجَزْمٌ ذَلِكَ بِأَلَيْسَ بِكُنْ الْخَارِجِ غَيْرِ مَذْهَبِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَتَقْدِيرُ رَحْمَتِ
 دَلِيلِ غَيْرِ إِمَامِهِ وَمَسَاوَاتِهِ لَدَلِيلِ إِمَامِهِ بِنَاءً عَلَى الصَّحِيحِ وَهُوَ عَدَمُ
 التَّخْيِيرِ بَيْنَ أَحَدِ الْمَذَاهِبِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُعْتَقَدْ مِنْ جَوْحِيَّتِهِ خِلَافُ الْمَا
 فِي الْحَادِثِ مِنَ التَّخْيِيرِ فِي التَّقْلِيدِ مُطْلَقًا وَأَمَّا دَفْعُ الْفُطْرَةِ أَوِ الرُّكُوعِ
 إِلَى مَنْ تَلَزَمَ نَفَقَتُهُ فَإِنْ أُعْطِيَ مِنْ سَهْمِ الْخَارِجِيِّينَ مُطْلَقًا بِلَدْفِ
 إِلَيْهِ أَفْضَلُ مِنْهُ إِلَى عِزَّةٍ لِمَا اشْتَارَ إِلَيْهِ السَّائِلُونَ مِنَ الدَّلِيلِ أَوْ مِنْ سَهْمِ
 الْفُقَرَاءِ أَوْ مِنَ الْمَسَاكِينِ فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْمُونَةُ الَّتِي يَدْفَعُهَا خَوْفُ الْوَلَدِ
 لَا تَكْفِيهِ أَمَّا لَوْ كَوْنُهُ أَكُولًا أَوْ كَوْنُهُ عَلَيْهِ مَوْنَةٌ رَقِيقٌ فَيُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ
 إِنْ كَانَ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ لَا يَقَعُ مَوْتَعًا مِنْ كِفَايَتِهِمْ وَلَا مِنْ سَهْمِ الْمَسَاكِينِ
 وَبِهَذَا يَجْعَلُ بَيْنَ أَطْلَاقِ الْقَوْلِ جَوَازَ الدَّفْعِ إِلَيْهِمْ مِنْ أَيْ
 السَّهْمِيِّينَ كَانَ وَتَقْيِيدِ الْإِمَامِ بِسَهْمِ الْمَسَاكِينِ وَمَتَى دَفْعُ
 خَوْفِ الْآبِ إِلَى بَعْضِ أَوْلَادِهِ زَكَاةً أَوْ فُطْرَةً بِشَرْطِهِ فَرَدَّهَا إِلَى
 إِلَيْهِ عَنْ فُطْرَتِهِ جَائِزٌ مَعَ الْكَرَاهَةِ عَلَى الصَّحِيحِ إِنْ كَانَ الْآبُ
 بِصِفَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَبَيَّنَّ الْجَمِيعُ بِالْدَّفْعِ كَمَا ذَكَرُوا وَكَذَا يُكْرَهُ رَدُّهُ
 إِلَيْهِ بِمَعَاوَضَةٍ أَوْ غَوَهِبَةٍ لِحُزْنِ الصَّحَابِيِّينَ الْعَالِيَةِ فِي صَدَقَتِهِ
 كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَبْلِهِ وَلَا يَنْسِي سَنَةَ فَيْحَابِيَّةٍ فِي صُورَةِ الْمَعَاوَضَةِ
 أَنْتَ جَوَابُ الْفَقِيهِ الْأَشْخَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ جَوَازُ

اعطايه

اعطايه الزكوة لفرعه بشرعه وهو ان لا يلزمه نفقته كما سياتي
 في جواب الشيخ ابن حجر ومنه يؤخذ الجواب في السؤال بعد ان سأل
 عن ذلك **وَسَيُفِيدُ الْبَلْقِيَنِي** فِي هَذِهِ الْفُلُوسِ الْمَعْبُورَةِ عَنْهَا فِي وَقْتِنَا
 بِالْمُنَاقِيرِ وَقَدْ صَارَ النَّاسُ يُعَاْمَلُونَ بِهَا وَرَاجَتْ رَوَاجُ النُّقُودِ
 وَرَغِبَتْ النَّاسُ إِلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ رَغِبَتِهِمْ فِي الدَّرَاهِمِ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ
 قَلِيلَةٌ الْفَضْلُ جِدَارُ الْعَشْرِ فِيهَا أَكْثَرُ فِيهَا مِنَ الْخَالِصِ وَالْكَثِيرِ فِيهَا
 دَرَاهِمٌ مَبِيضَةٌ لَا فَضْلَ فِيهَا يَرَوْنَ بِبَاضَةٍ بِأَسْرَعَ مَدَّةٍ فَتَبْقَى زَوْفًا
 وَإِذَا دَفَعْتَ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَارَادُوا سَدَّ حَاجَاتِهِمْ كَثُرَ دَفْعُهَا عَلَيْهِمْ
 وَرَمَاهُمْ بِهَا مِنْ يَدَيْهِمْ فَصَارَتْ رَغِبَتُهُمْ فِي الْفُلُوسِ أَكْثَرَ مِنْ رَغِبَتِهِمْ
 فِي الدَّرَاهِمِ فِي الرِّكَاهِ عَنِ النُّقُودِ وَالْعُرُوضِ فَافْتَأَى الشَّيْخُ الْبَلْقِيَنِي
 بِجَوَازِ إِحْدَاجِ الْفُلُوسِ الْحَدِيثِ فِي زَكَاةِ الْمَقْدُورِ وَالْجَارَةِ وَقَالَ إِنِّي أَعْتَقِدُ
 فِيهِ أَعْمَلُ وَإِنْ كَانَ يَخَالَفُ الْمَذْهَبَ الشَّافِعِيَّ قَالَ وَالْفُلُوسُ أَنْفَعُ لِلْمُسْكِينِ
 وَأَسْهَلُ وَلَيْسَ فِيهَا عَشْرٌ كَمَا فِي الْفَضْلِ الْمَغْشُوشَةِ وَتَقْصُرُ الْمُسْتَحْقُونَ
 الْإِثَارَتِ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَجِدُوا الْمَهَابِدَ لَا أَنْتَهَى **وَسَيُفِيدُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ زِيَادَ**
الزُّبَيْدِي هَلْ يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْبَلْقِيَنِي فِي ذَلِكَ فَأَجَابَ بِالْجَوَازِ
 قَالَ وَيَسَعُ الْمَقْلَدُ تَقْلِيدَهُ لِأَنَّهُ إِمَامٌ مَجْتَهِدٌ مِنْ أَهْلِ التَّجَرُّعِ وَالْتِمُزِّجِ
 لِأَسْمَاءِ وَالْمَجَازِ مَا وَصَفَهُ السَّائِلُ مِنْ حَالِ الدَّرَاهِمِ الْمَذْكُورَةِ وَلَمْ تَزَلْ
 قَدِيمًا وَاحْتِرَاقًا يَرْتَدُّونَ إِلَى التَّقْلِيدِ إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي مَسَائِلٍ لَا
 وَقَدْ سَبَقَ الْبَلْقِيَنِي فِيمَا افْتَأَىهُ الْإِمَامُ الْجَارِي فِي صَحِيحِهِ وَالْجَارِي

لعله ونقصه

معدود من الشافعية وقد كثر طبقات الشافعية السبكي والشيخ
المرجعي اليمني صاحب العباب والنووي وكثيرون قال البخاري
في صحيحه باب العرض في الزكوة قال شارحه الحافظ العسقلاني
أي جواز أخذ العرض وهو فتح المهرمة وسكون الرء بعدها مجمة
والمراد به ما عدا النقدين قال ابن الرشيد وافق البخاري في هذه المسئلة
الحنفية مع كثرة مخالفتهم لكن قادة إلى ذلك الدليل انتهى المقصود
ثم قال ابن زياد ولا يشك أن الفلوس إذا رجت رواج النقود
فهي أولا بالجواز من العرض لأنها أقرب إلى النقود فهي مرتفعة عن العرض
لقصية كلام الشيخين وعيها انهما من النقود صرح الجلال
المجالي في شرح المنهاج انهما من النقود فقال بعد قول المنهاج وإن باع
بنقدا ورهنا أو دنايا بفلوس فعد هاتين النقود ولهذا كان
تقويم المتلفات بها إذا رجت ويترتب المطلق عليها كما ذكره
الشيخان في باب البيع وقد أشار البلقيني في توجيه ما اختلف
بنحو ذلك مع اعتراضه بأنه خلاف المذهب كما تقدم ثم قال ابن زياد
وقد ارشد العلماء رضي الله عنهم إلى التقليد عند الحاجة في ذلك
ما نقل عن الإمام ابن عجل أنه قال ثلاث مسائل يفتي فيها بجلاء المذهب
نقل الزكوة ودفع زكوة واحد إلى واحد ودفعها إلى اثنين واحد
ونقل ما نقله الأشعر عن السيد السمرودي المتقدم ثم قال ومن ذلك
ما في الخادم إذا انقطع عن الحسن بن الحسن بن علي رضي الله عنه وسلم

جاءه

جاءه صرف الزكوة إليهم وقد تقدم عنه جواز التقليد ثم قال وقد
سئل السبكي نفسه بعض الفقهاء عن التحل لباع في الكوارة بما فيه من
الشعير وعسل مجهورا القدر والصفة **فأجاب** السبكي باب
بيع التحل في الكوارة وخارجها تغذروا روية صحيح وقيل روية
مخرج على قول يبيع الغائب وقد صحح أكثر العلماء واتباعهم وقيل للفقير
لا بأس به لأنه قول الأكثرين وإن الذي يصد ولا يحتاج غالب الناس
إليه في أكثر الأموال التي يحتاج إليها من المأكول والمشروب
والأمر في ذلك خفيف إن شاء الله والأمور إذا صاغت استعيت ولا يكون
عموم الناس بما يعلق به الفقهاء المذاق التحريم ومنه نكر ما في الخادم
أن الإمام الطوسي حكى أنه أقيم صلوة الجماعة وهم القاضي أبو الطيب
بالكبير إذا طاب قد رقت عليه فقال أنا حنبلي ثم أحرم ودخل في
الصلوة وسئل الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى إذا أراد الفرع
أن يعطى أصله من ماله الفقراء والمساكين شيئا من فطرته أو عكسه
والحار أنه ليس في نفقته ذلك الوقت لكونه مستغنيا عما لا يحتاج
معه اسم إطلاق الفقراء والمساكين فله ذلك كما لا **أجاب**
بأنه يجوز إعطاء الأصل والفرع باسم الفقراء والمساكين إذا لم
تلتزمه نفقته وقت الإعطاء لأنه إذا امتنع أعطاه عند
لزومه مؤنته لأن في الإعطاء إسقاط واجب عليه فكانت
صرف مال لنفسه وأما حيث لم تلتزمه نفقته فلا محذور في إعطائه

من زكوة مما زله دكر بل ينبغي ان يكون اعطاؤه افضل من اعطاء غيره
 كما شمله كلامهم في مواضع اخره **وسئل** هل يجوز اخذ الزكوة
 لمن اشتغل بعلم شرعي يشتري به كتباً وكل ما يعين على طلب العلم
اجاب بقوله ان من اشتغل عن كسبه الحلال الا يقربه الذي يكفيه
 ويكفي عموماً بتعلم علم شرعي او االة له وكان يثاق هذا وتعلم
 القرآن دون نواخذ العبادات جائز له ان ياخذ من الزكوة بقدر كفايته
 وكفاية عموماً اللايق هم العر الغالب ثم ما اخذ يصير ملكه ان يصير
 في شرا كتب علوم الشرع والنهائ انتهى **والله اعلم** **وسئل**
 ابن حجر ايضاً عن شخص اذا اراد ان يدفع زكوة ماله اخذ من يدفع اليه
 الزكوة من اولاده وبعض قاربه او صدقة ثم يدفع اليهم تلك الزكوة
 ثم بعد ذلك اعطاهم من الزكوة شيئاً قليلاً او لم يعطهم شيئاً
 انهم ردوا باقي الزكوة عليه او على بعض عياله وارادوا ان يستفح بها
 فهل يحل له ذلك ام لا يكون الذي دفع اليهم محتاجين لذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
 اغنواهم عن الطلب في ذلك اليوم ولم يحصل لهم ذلك ولو كان له ما اخذ بعض
 اولاده او صدقته الا لكونه يعلم انه اذا دفع اليهم الزكوة اخذها وردوها
 لبعض عياله ملكاً والا لم يدفع اليهم فهل هذه الحيلة صحيحة ام لا انتهى
 وقد حكى ان ابيوسف كان يحب ما لا لزوجه في اخر الزمان ويستحب
 ما لها لا سقط الزكوة فحكي ذلك لابي حنيفة فقال ذلك من فقهاء ولكن
 مضرة في الآخرة اعظم من كل سيئة ومثل هذا العلم فهو الصار انتهى
 فانه كان

فاذا كان رجل عندنا عني فوهب ماله لزوجه حتى يصير فقيراً ومساكيناً
 فهذا هو كما ذكر عن ابي يوسف ام لا فاذا قلتم نعم فذاك واذا قلتم لا فافرق
 واذا كان اهل بلدنا يستترطون على الفقير انما تعطيه الزكوة الا ان
 تصيق معنا او يعطيهم درهم ولو لم يعطيهم درهم لم يعطوه الزكوة
 فاذا قلتم لا فالمسؤول منكم زجرهم عن ذلك وبسط الجواب والمؤمل ان
 اخبرونا كم صاع النبي صلى الله عليه وسلم بكيال مكة او غير ذلك فانا
 نريد كلاماً في ذلك وانما يزيد البيان **فاجاب** رضي الله عنه
 بامس يعطي زكوة لمن يريد بعضها اليه ان كان ذلك بشرط ان يردوا اليه
 ان على بعض عياله او غيرهم ذلك حال الاعطاف لا عطا باطل والرحمة مستورة
 في ذمته لا يبرأ منها من شيء بل ان مات ولم يرد لها او اصبحت عتق عليها
 في الآخرة العقاب الشديد كما دل عليه الاحاديث الكثيرة الشهيرة
 منها قوله تعالى يوم يحسب عليها في بارحهم فتكوى بها جباههم وجنوبهم
 وظهورهم هذا ما كثرتم لانفسكم الآية ومنها قوله تعالى ومنهم من
 عاهد الله لئن آتاهن من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهن
 من فضله نجوا بهن وتقولن وهن معرضون فاعقبن ففاقوا في قلوبهم الى يوم
 يبقونه بما اخلفوا الله ما وعدهن وبما كانوا يكذبون الله يعلم ان الله
 يعلم سرهم وجراهم وان الله علام الغيوب وروى مسام عن ابي هريرة
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ذهب او فضة
 لا يورثي منها حقها الا اذا كان يوم القيمة صفحت له صفائح من نار



الآيات

فاحمى عليها في نار جهنم فيكون بها جبينه وجنبه وكلما
بردت اعيدت له في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضي الله
بين العباد فيرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار وان كان الرد
بغير شرط وانما يترفع من الاخذين كان قبول المال كله مكرها كراهه
شديده وقد شهد صلى الله عليه وسلم بالكلية يرجع في قبضه
بشر الحيلة في اسقاط الزكوة اختلف العلماء فيها اختلافا كثيرا
فقال مالك واحمد ابن حنبل واسحق ان من احتار على اسقاط الزكوة
في اثنا الحول لا تسقط الزكوة عنه بل هي باقية في ذمته يعاقب عليها في الآخرة
العقاب الشديد ومتى اطلعنا على انسان انه يفعل ذلك عاقبناه عليه
وعزناه بالعجز عن الشريد الزاجر له ولا مثاله واخذنا الزكوة
منه قهرا عليه وقال الشافعي رحمه الله وابوجنيفة وغيرهما انها
بقصد الفرار من الزكوة مكرهه لكن خالف الشافعي جماعة من اصحابه
كالداري واصلح الابانه والمسعودي فشددوا وقالوا انها حرام
كما قال به مالك واحمد واسحق وحكاة الامام علي بن ابي طالب واتباعه
هو لا الغزالي في وسيطره وجيزه فقال انها حرام وقال ابو الصلاح
يكون انما بقصد لا بفعله وابداه الاذرى بحثا وقال في الخادم
انه مبيى وقال الغزالي في الاحياء لا يرى الزكوة بها في الباطن وحكي
عن ابي يوسف انه كان يفعل ذلك ثم قال العلم قسمان ضار ونافع
وهذا من الفقه المضار واتباعه الزركشي في قواعد فقار ومن الحرام

ما واخذ

ما واخذ به في الظاهر دون الباطن كما اذا باع المال الزكوي فراراً من
الزكوة تسقط في الظاهر وهو مطالب بالزكوة فيما بينه وبين الله
وكذلك اذا اطلق الميراث لزوجته فراراً من الارث وكذا اذا اقر بعض
ورثته بقصد حرمان الباقي قال الكمال ابن ابي شريف وما في الاحياء
هو المتجه وقال الماوردي انه مبيى اذا تقرر ذلك علم انه لا ينبغي
لمن عنده أدنى عقل ومروءة ومن ان يرتكب شيئا من هذه الخصال التي
قد تكون سببا للتجزي في الدنيا والآخرة ورعا قصد الغافل المغرور
توفير ماله وتتميته ويكون ذلك سببا لمحققة وزواله من قلوب اعداء
البركة فيه فلا ينتفع به هو ولا ذريته او رعا عوملا فيه في ذمته بم
يسئ ويغيطه فيسلط عليهم الشيطان واعوانه حتى ينفقونه في الحرام
واللذات والمستهوات القبيحة المحرمة كما لا يخفى ذلك على من جرب احوال الناس
سيما ابناء التجار ونحوهم من ذوي الاموال الذين لم يؤدوا منها حق الله تعالى
اوله يحروا فيها على سنن الاستقامة وياتي جميع ما تفرغ الغني اذا احتار
ان يجعل نفسه فقيرا او يسكنها حتى يجزله اخذ الزكوة فيجزم عليه ذلك
او يجزله على ما مر في نظيره وعلى الاول فلا يجزله ما اخذه من الزكوة
بل تبقى ذمته محلقة به في الآخرة واما ما يفعله اهل بلادكم
من اشتراطهم على الفقهاء انهم لا يعطونه الزكوة مع كونه مستحقا
الا ان ضاف معهم او اعطاهم دارهم خيرا فهذا حرام عليهم باجماع المسلمين
فيعاقبون عليها العقاب الشديد في الدنيا والآخرة فليت شعري يا هؤلاء

الفاعلين لهذه المصلحة الذميمة القبيحة الشنيعة خلاق ولا مروء ولا
وكيف يدقق هذا بمن يظهر انه يخرج الزكوة ولو لم يظهر له ذلك خير له
فانه لا اعتداد باخراجه ولا ينفع منه بشي بل الزكوة باقية مستقرة
في ذمته بحاسبه الله تعالى عليها استباحا يستحقه ويناسبه من تجريه
على الله تعالى وعلى دينه عاذا بالله من هؤلاء وافعالهم القبيحة
الشنيعة الدالة على سواد قلوبهم وفساد اعمالهم ونياتهم وقد ذكر
ابن عبد السلام تحرير اجيبا للصاع فقال يعتبر الصاع بالقدح
فكرشي ووسع من العدس خمسة ارطال فهو صاع لان المنصور عاين
الصاع النبوي بالعدس فجاكذكر وتفاوت انواع العدس يسير لا يحتمل مثله
وكل صاع ووسع من العدس ذكر اعتبر للاخراج في الفطرة وغيرها ولا مبالاة
بتفاوتة الجوب في الميزان انتهى والبرطل الذي وزن الماردي البغدادي
وهو ما به وثمانية وعشرون درهما واربع اساع درهم وقال البيهقي
اعتبرت القدح المصري بالمدا الذي حررته فوجدت مدين وسبع
تقريبا فالصاع قدحان بالمصري الاسبع مدانته والقدح المصري
مقارب الكيلة المكية وفي هذه المسئلة كلام طويل لا يحتمل
هذا المحل وما ذكرتم لكم ملخص شي من ذلك وما ذكره البيهقي اوجبه
من قول جمع ان الصاع قدحان بالمصري لكن ما قالوه هو الاحوط
وسئل رضي الدعنة ايضه كرحد المسافة التي يحرم نقدر الزكوة
اليها وما دونها لا يحرم فاجاب رضي الدعنة بقوله الذي يظهر

حد الاول

حد الاول على جواز القسرفيه والثاني بما لا يجوز القسرفيه بجامع ان المخطا
في القصر ان يكون مجمل منقطع عن دار الاقامة عن ينسب اليها وهذا
المخطا في النقل فاستويا فيما ذكر كما هو ظاهر انتهى وينظر من النقل
تحصيل الجواب عن السؤال الحمد لله اولا واخرا وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين ٥٥ وله ايضه
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المتفضل على عباده بالعفو
والاحسان واشكره على مزيد نعمه وعلى وعده بالغفران
واصلي واسلم على سيدنا محمد المفضل على قريش وعذبان وعلى اله
وصحبه ما صلت على نبينا العوالم وبنوادم ووليخته الرحمن
وبسم الله فيقول الفقير الى رحمة الله ادريس بن احمد بن ادريس
الشافعي قد سألني بعض السادة وقال اكتب علي هذا السؤال وكلف
السؤال ما يقول السادة العلماء نفع الله بهم امين في الحاج الذي
يأتون من جهة اليمن والشحر وغيرهما من البحر فيكون خلق كثير نحو
ما تبين فالكثير في المركب الصغير لطمع صاحب المركب بما يحصل له من النول
فيتمشرون ويتعبون من الظما وعدم بعض الراحة فاذا وصلوا
الى شعب الحرم من البحر ميقات الجاي من تلك الجهة فيقول لهم الزمين
من ارا ان يحرم فيحرم فيحرم من اصر ما ليس محتملا للسنة كلها
بل يكون بعض والعلة هذه فمن اراد ان يعجز احرامه الى حدة
ليحصل السنة كلها المتعلقة بالاحرام كما لا يخفى فاجعلها متقية

مقلدا للشيخ ابن حجر في تحفته وكذا المستاجر عن غيره اذا احرام
 اليها فهل للاجير ان يطالبه بشيء من الاجرة ويرجع بها ويدعي عليه ان
 احرمت من غير مبيقات او احرمت من ميقان ناقص والحل اخذون
 ومقلدون الشيخ ابن حجر لما ذكره في تحفته رحمه الله تعالى فهل على
 الحاج دم ويرجع عليه شيء وما الافضل الاحرام من الشعب المذكور
 مع عدم تحصيل السنن كلها فحينئذ فهل يتساويان في الافضلية ام شيء
 وماذا يحكم القاضى واذا حكم القاضى بخالفه ابن حجر فهل توزع الاجرة
 ام كيف الحار بينوا واوضحوا ليتضح ذلك لاعدكم المسلمين كتبته
 اسير بيه احمد بن عمر بن سهل العلوي رحمه الله عنهم اجمعين وهكذا
 نقلته من لفظه ايضا **الجواب** والله اعلم بالصواب
 لا سيرة بيه ادرسين بن محمد المنقذ ذكره واعلم
 ان لليمن وغيره من ساير البلدان كالهند وعمات والاحسا والبصرة
 ومليبار وذيبيه حل وجاوى المارين من يعلم في البحر تاخير احرام
 من محاذات يعلم الى جدة وليس عليهم دم ولو اجبر ولا يحيط عليهم
 من الاجرة شيء ومقابلته واجب لكن الاحرام من المحاذاة افضل
 وعبارة الشيخ العلامة ابن حجر فيمن من المبيقات ما لو جاز
 بعينه او سيرة فله ان يؤخر احرامه لكن بشرط ان يحرم من محل
 مسافته الى مكة مثل مسافة ذكر المبيقات كما قاله الماورا
 وحرم غيره وبه يعلم ان الجاي من اليمن في البحر له ان يؤخر
 احرامه

١٢
 احرامه من محاذات يعلم الى جدة لان مسافتها الى مكة كمسافة
 يعلم كما صرحوا به انتهى فقوله لان مسافتها الى مكة كمسافة
 يعلم كما صرحوا به يخرج بان المسافة متحدة سواء كانت
 كل من المسافتين من محلتين فقط او اكثر ثم انه انى بلفظ الا
 الداله على الاعتماد حيث قال كما صرحوا به فقوله تلميزة لان
 جدة اقل مسافة بخلاف الريح كما هو مشاهد ثم قال وقد حقق
 الثقات الكثيرين سلكا الطريقين وهم عدد كادوا ان يتواتروا
 فيقال له فهل الحال التي مشوا بها في طريق جدة هي التي مشوا بها
 في طريق يعلم ولم يتم الركاب حين مشاهدتهم وتحققهم
 حتى يضبطوا ذلك فاني بذلك وقد يختلفا الموكب في بعضهم عيشية
 سريعا وبعضهم يحكي من مسافة بعيدة فتقطع بذلك فيختل مشي
 الموكب وايضا فطريق يعلم رمل لا تقطع سريعا كما سألنا
 اهل الخبرة عن ذلك وقال شيخنا السيد محمد بن ابي بكر الشلي باعلوي
 في شرحه على مختصر الايضاح لابن حجر وخرج بقوله الى جهة الحرم
 ما لو جاوزة بعينه او سيرة فله ان يؤخر احرامه لكن بشرط
 ان يحرم من محل مسافته الى مكة مثل مسافة ذكر المبيقات كما
 حرم به جمع متقدمون ومتأخرون وبه يعلم ان الجاي
 من اليمن في البحر له ان يؤخر احرامه من محاذات يعلم الى جدة
 لان مسافتها الى جدة كمسافة يعلم كما صرحوا به نعم نزع الشارح

ان جده اقل مسافة من يعلم فان صح لم يجز له تأخير الاحرام عن مثل
 مسافة يعلم انتهى مراده بالشارح عبد الرؤف في شرحه على المختصر
 فتأمل قوله كغيره الجهة الحرم فالجاذب يعلم ليس بخاذيا الى
 جهة الحرم وتأمل قوله فان صح لم يجز تأخير الاحرام الى اخره
 حيث عبر بالداله ان على الشك فقول الشيخ علي بن الجار رحمه الله تعالى
 وادانظر الى سابق كلام التحفة علمت ان صاحبها قائل بذلك ايضا انتهى
 فيقال الشيخ علي بن الجار وعجوبة التحفة مخالفة لعبارة عبد الرؤف
 حيث قال ابن حجر في عجرة عبارة التحفة لان مسافتها الى مكة كمسافة يعلم
 كما صرحوا به فتبين ان عبد الرؤف مخالف التحفة وان صاحبها قائل
 بخلاف عبد الرؤف فاذا تعارض كلام الشيخ والتلميذ فيقدم كلام
 الشيخ كما هو مقدم عند الفقهاء على مثل كلام التلميذ ونقله مقدما
 حيث قار كما صرحوا به من النقل الظاهر وفي شرح المنهاج
 المسما بالانحاف للشيخ علي بن مطير الحكيم قال ويبيحهم ان الجاهل من اليمن
 في البحر له ان يوحرا حرامه من محاذات يعلم الى حدة لان مسافتها الى مكة
 كمسافة يعلم كما صرحوا به قلت وقد فعلت ذلك في الاحرام بالهوى
 انتهى كلام الانحاف قوله فعلت اعتمادا ان له التأخير الى حدة كما
 فعله وفي كتاب اللب للشيخ عبد الرحيم الدويله بافضل بعد ان
 عبارة الشيخ ابن حجر وعجوبة عبد الرؤف فيكون الاحوط للجاهل
 من اليمن الموحرا حرامه من محاذات يعلم ان يحرم من راس العلم المرفوع

قبل

قبل من ساجده وهو حال توجه السفينة الحرم فلا يبعد مساواة ليلا
 اذ لم يكن ازيد انتهى فقله الاحوط الى اخر كلامه يفيد انه لا يجب
 ان يحرم قبل حدة لمسافة تساوي الربع ثم قال في اللب وفحوى
 كلام الاصحاب ان يغتفر في مسافة المواقيت ما لا يغتفر في غيرها
 لجزمهم في عامة كتبهم ان يعلم وذات عرق وقرن وحيدة
 على مرحلتين من مكة مع ان اكثرها تزيد على مرحلتين على ما قد روي
 في سفر القصر مع شرطهم الخط الاجل الصلوة والاكل فليتأمل انتهى
 كلام اللب وقال الشيخ الفقيه عبد الرحمن بن زياد الزبيدي في فتاويه
 مسأله من ركع البحر من اهل اليمن الى بيت الله الحرام فريد السك
 وكان خروجه الى البر من بلد حدة فمن اين يكون احرامه بالنسبة
 فاجاب الشيخ ابن زياد المتقدم اعلم ان من جاوز الميقات
 مريدا للنسبة من غير احرام ثم احرم من دونه ولم يجد فعليه دم قال
 في المهمات المراد مجاوزته الى جهة الحرم اما اذا جاوزه يمينا او شمالا
 واحرم من مثل ميقات بلده او ابعد جاز قال الماوردي ومثله بالعراق
 يترك ذوات عرق ويجزم الى ذي الحليفة قال المحر الطبري وقياسه في المكي
 ان يجاوز مكة الى غير جهة عرفه ثم يحرم محاذيا لمكة قال ولما رآه
 مصرحاه انتهى وفي التوسل ان الواحد من عين الميقات او سياره
 لا يقال جاوزة وعجوبة الماوردي فعرج فانتقاد مثل هذا غفلة
 قال السيد السهوي لا اشكال ان ما ذكره لا يبعد مجاوزة للميقات



كيف وقد سبق الاكتفاء بحاذاث الميقات من جهة اليمن واليسار ولكن ايضا
 يذكر مثله لانه سبيل الانتقاد حسن انتهى اذا علمت ذلك فاليمين
 اذ اركب البحر وحادي يلمه من جهة البحر فذلك ميقاته فاذا جاوز ذلك
 الوجهة جده فقد ذكر اهل الخبرة ان مجاوزة ذلك لا يجد مجاوزة الميقات
 الوجهة الحرم بل يكون مجاوزة الوجهة يسار الميقات فان صح ذكر واهم
 من جده وكان بين جده ومكة كما بين يلمه ومكة او اكثر فلا دم عليه
 وقد كتبت الى بعض محقق مكة ان الشئني مفتي مكة في حصرة افني
 بذلك وهو ظاهر ان كانت المجاوزة على يسار الميقات كما ذكره اهل الخبرة
 بذلك فيكون ما افني به الشئني هو المنقول في المذهب انتهى كلام الشيخ
 عبد الرحمن بن تواد فقول السيد احمد بن عمر الدلوي المتقدم ذكره في السوار
 في المكي الصغير لطخ صاحب الركب الى اخره ليس بقيد فقوله ليس بحصلا
 للسنة اذ قلنا يجب فيجب وان كان ليس بحصلا للسنة والمعتد لا يجب
 فقوله الحاج المستاجر عن غيره مثل غيره له ان يؤخر حرامه لجده فقوله
 وهو للاجير مطالبة للاجرة فيقال ليس في مقابلة واجد فقوله يدعي
 انك احرمت من غير ميقات الى اخره ليس كذلك لا يسمى دعواه لانه امر
 احرامه الوجهة احرم من ميقات كما تقدم من افتات الشقات فقوله هل
 على الحاج دم تقدم انه ليس عليه دم لان له مجاوزة ميقاتا وقوله يرجع
 عليه شئني تقدم لا يرجع عليه شئني ولو اجبر لانه لم يترك واجبا
 قوله وما الافضل تقدم ان الافضل ان يقدم احرامه على وصوله
 الوجه

الوجهة فقوله واذا حكم القاضي بخالفه من عرج فيقال لا يجوز
 له ذلك فاذا حكمه وقلنا بالضعيف فينبذ فينفذ وتوزع الاجرة
 على جميع الاعمال وتقدم ان المعتد لا ينفذ حكمه ولا ينقض لانه قول
 ضعيف والله اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 المكتبة الاميرية

صاحبها محمد بن الحسين واولاده
 الرضا



فائدة الجاي من اليمن في البحر له ان يؤخر حرامه من محاذات بليل
 الى راس العالم المعروف قبل مر ساجده وتوقا حال توجه السفينة
 الى جهة الحرم وليس له ان يؤخر الحرام جده لانها اقرب الى مكة
 من يلمه بنحو الريح وتقولهم ان كلا من جده ويلمه من خطا
 مردهم ان كلا لا ينقص عن حليلين وان نقاوتت المسافتا
 كما حققه من سلك الطريقين وهم عدد كاذب وان يتواتر فيماني
 في التحفة من جوار الناحية الى جده فهو لعدم معرفته المسافة
 في التفتت فلا تغتر به كما نبه عليه تلميذه عند الردف بن يحيى
 الرمزى ولو تحقق الشئ الجاهل ما افني به انتهى اراد الامام شرح في
 ٥ ٥ ٥ ارشاد الامام شرح فيض الله للعلام لسيدي محمد بن محمد باطع الله
 وقال الشيخ علي بن جمال وما في التحفة مبني على اتحاد المسافة الظاهر من
 كلامهم فاذا تحقق التفاوت فهو قابل بعدم الجواز قطعاً بل
 صدر كلامه النص في ذلك وايضا كل محال من البحر بعد راس العالم

حشنان

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>